الأمم المتحدة

E/ECA/ARFSD/2/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 May 2016

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧ -١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة

١ - الشمول: أولوية لتحقيق التنمية المستدامة

يشير مفهوم الشمول في سياق التنمية المستدامة إلى عملية ضمان توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين لكي يتمكنوا من تفعيل طاقاتهم الكامنة في الحياة بغض النظر عن خلفياتهم، بما في ذلك من خلال المشاركة الكاملة والنشطة في الجوانب المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية من عمليات صنع القرار[١]. ويشكل الشمول أساس الخطة العالمية للتنمية المستدامة المبنية على مبدأ أن التنمية لا تكون مستدامة ما لم تكن شاملة.

ولقد عبر زعماء العالم بوضوح عن أهمية وجود خطة تنمية شاملة لتحقيق الازدهار والرفاه العالمي المشترك، في سياق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، حيث تعهدوا بضمان'' ألا يتخلف عن الركب أحد''. والتزموا أيضاً بإيلاء الأولوية'' أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب''، ولا سيما الأكثر فقراً وضعفاً. وفي حين يشكل الشمول أساس الرؤية العامة لخطة عام ٢٠٣٠، يشار إليه بوضوح على النحو المبين في خمسة من الأهداف، مما يبرهن على الأهمية التي يوليها له قادة العالم. وبالمثل، يشكل الشمول صلب رؤية نمو أفريقيا وتحولها، على النحو المتضمن في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والتي تنص على التطلع المتمثل في''أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة''.

ويعكس التركيز على التنمية الشاملة التزامات سابقة، بما في ذلك تلك التي التزمت بها الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، ببناء'' مجتمع للجميع'' و '' وضع الأفراد في مركز التنمية لجعل الاقتصادات تلبي احتياجات الإنسان بمزيد من الفعالية''.[٢] واعترافاً بالضعف والتهميش الذي تعاني منه نسبة كبيرة من سكان العالم، وجه مؤتمر القمة دعوة واضحة لتبني السياسات التي تمكِّن الأشخاص من تحسين قدراتهم ومواردهم وفرصهم بأكبر درجة ممكنة من خلال معالجة تحديات الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي.

والأهم من ذلك، هو أن مؤتمر القمة حدد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للشمول المترابطة والمتشابكة، حيث تعدّ السياسات الاقتصادية الصحيحة ذات القاعدة العريضة ضرورية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ويستند التأكيد على الحاجة إلى اتسام خطة التنمية بالشمول إلى الاعتراف بأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تعالجِ مسائل الإقصاء وعدم المساواة بما فيه الكفاية ولم تنظر في وسائل التنفيذ اللازمة لمعالجة هذه المسائل الرئيسية. ويستند أيضاً على استمرار وزيادة نسب عدم المساواة والإقصاء على الصعيد العالمي، وداخل البلدان وفيما بينها. وأدت أوجه التفاوت بدورها المتجلية من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وسبل العيش غير المستقرة والإقصاء عن عمليات صنع القرارات، إلى تفاقم التوترات وتأجج الاضطرابات بل والنزاعات في كثير من الحالات. وبالتالي فإن الشمول ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو عنصر ضروري لتحقيق مجتمعات مسالمة ومزدهرة.

٢ – الشمول في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

يتطلب ضمان تحقيق الشمول في سياق التنمية المستدامة معالجة أسباب الإقصاء المتعددة الأبعاد والمتعلقة بالحصول على الفرص وعمليات صنع القرارات ونتائج التنمية البشرية. ومن العوامل الرئيسية للإقصاء عدم الحصول على فرص كسب العيش والخدمات والمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق إمكانيات الفرد الإنتاجية، والمستوى المعيشي المناسب، والرفاه. ويمكن أن يتجلى الإقصاء أيضاً من خلال قلة الانخراط والمشاركة في عمليات صنع القرارات مما يؤدي إلى آثار سالبة للقدرة ومنهكة. وفي نهاية المطاف، تكون النتيجة هي الفقر الفردي والمجتمعي، وعدم المساواة والحرمان. ومع أخذ هذه العوامل في الحسبان، تنص كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على التزامات لضمان الإشراك من خلال القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، والحصول على الفرص والحوار والإشراك.

وتركز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الحاجة إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي وشموله للجميع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الازدهار المشترك والعمل اللائق للجميع. وعلى نفس المنوال، تؤكد خطة عام ٢٠٦٣ على ضرورة تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية لخلق النمو، وتوفير العمل اللائق والفرص الاقتصادية للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، تعتبر كلا الخطتين توفير التعليم والمهارات بشكل شامل ومستدام كأساس ضروري لتمكين الأشخاص من خلق فرص كسب العيش والاستفادة منها. وتؤكدان أيضاً على حد سواء على أهمية ألا يتخلف عن الركب أحد. ويتجسد ذلك في خطة عام ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى'' تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك''.

وتسعى خطة عام ٢٠٣٠ أيضاً إلى ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً للمجتمعات التي لا يُهمّش فيها أحد. وبصورة مماثلة، تعبِّر خطة عام ٢٠٦٣ عن ضرورة أن تكون الدول القومية والمؤسسات احتوائية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات، وفي جميع المجالات، مع السعي لضمان ملكية الشعب الأفريقي للرؤية القارية من خلال التعبئة والمشاركة والحوار. وتولي الخطتان الأهمية لبعد آخر متصل بالشمول وهو الحصول على العدالة واحترام حقوق الإنسان على أساس سيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والشفافية المؤسسية. وفي هذا الصدد، عبر القادة الأفريقيون في خطة عام ٢٠٦٣، عن عزمهم على''تعزيز المجتمعات السلمية والعادلة التي لا يُهمّش فيها أحد ''.

وفي نهاية المطاف، تعبر الخطتان على حد سواء عن الحاجة إلى تحقيق مجتمعات شمولية يتمتع فيها الجميع بنتائج التنمية البشرية بصورة عادلة. وتضم الخطتان في صميمهما الالتزام بالقضاء على الفقر وضمان رفع مستويات المعيشة ونوعية الحياة والصحة والرفاه للمواطنين. ومن الأهمية بمكان أيضاً، إقرار الخطتين بالحاجة إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، حيث يرد في خطة عام ٢٠٣٠ هدف محدد مكرس لهذه المسألة.

٣ – التحول الشامل للجميع في أفريقيا

من الأولويات الأساسية لأفريقيا على النحو المتفق عليه من قبل قادتها في إطار خطة عام ٢٠٦٣، إجراء تحول هيكلي للاقتصادات الوطنية من أجل تحقيق الازدهار العادل والشامل والرفاه لمواطنيها. ويعتبر التحول الهيكلي شرطاً أساسياً لدفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة قدماً. ومع ذلك، لم يعالج أداء الاقتصادات الأفريقية حتى الآن المسببات الكامنة للإقصاء ولا الأسباب الجذرية للفقر في المنطقة، بشكل موسع.

وفي السنوات الأخيرة، سجلت أفريقيا أداء اقتصادياً مثيراً للإعجاب وتبقى التوقعات المستقبلية قوية. ففي عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة ٤,٣ في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من معدل النمو العالمي البالغ حجمه ٢,٩ في المائة. ومع ذلك لا تزال هناك مخاوف كبيرة بشأن شمولية النمو الاقتصادي في أفريقيا واستدامته في السنوات الأخيرة. ولقد جاءت أنماط النمو في أفريقيا بعيدة كل البعد عن تقديم منافع شاملة للجميع، كما اقترنت بالعديد من التحديات بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة والفقر والتهميش وغيرها. وغالباً ما لا يتم توفير فرص لمن يعيشون في الفقر ويواجهون أوجه ضعف اجتماعية واقتصادية. فلا تزال البطالة واسعة النطاق وسط عدم كفاية فرص العمل اللائق، بينما كثيراً ما يكافِح من يعملون فعلياً من أجل كسب ما يكفي من الدخل في الوظائف الهشة.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أفريقيا اتجاهات محددة عالمية وإقليمية كبرى، تنتج عنها تحديات محددة تحول دون تحقيق الشمول. ومن أهم تلك الاتجاهات ديناميات السكان في

أفريقيا بما في ذلك النمو السكاني المستمر؛ والتغييرات الكبرى في الهياكل العمرية، ومنها تضخم أعداد الشباب، وفي بعض البلدان، شيخوخة السكان؛ والتغيرات الكبيرة في إعادة التوزيع المكاني المرتبطة بالهجرة والتحضر. وسيكون لتلك الاتجاهات السكانية آثار بعيدة المدى – حيث ستوفر فرصاً كبيرة و/أو ستؤدي إلى تفاقم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وسيمكِّن تعجيل تحقيق التحول الهيكلي البلدان الأفريقية من الاستجابة لمثل هذه التحديات والفرص المتمثلة في بناء مجتمعات شاملة. ولخلق اقتصادات مرنة وشاملة ومستدامة، لا بد من تحويل اقتصاداتنا الأفريقية. لهذا، تحتاج القارة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي، فضلاً عن استخدام مواردها البشرية والمادية والطبيعية الوفيرة على نحو فعال. ولا بد من تحقيق التحول الهيكلي للقارة من خلال التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وتهيمن ممارسات الزراعة البدائية وتوفير الخدمات ذات القيمة المنخفضة على بنية الاقتصادات في معظم البلدان. وقد يؤدي التصنيع نظراً لقدرته على توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، والروابط القوية في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك الزراعة، إلى تحقيق نمو يترجم إلى تنمية أكثر شمولاً، وذلك من خلال زيادة فرص العمل وتعزيز الحيز المالي.

حالة الشمول في أفريقيا

لقد حققت أفريقيا تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال لا الحصر: انخفضت معدلات الفقر في وسط وشرق وجنوبي وغرب أفريقيا من ٥٦,٥ إلى ٤٨,٤ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠؛ وانخفضت نسبة السكان الذين يواجهون الجوع وسوء التغذية بنسبة ٨ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٣؛ وزادت نسبة الالتحاق بالمرحلة الابتدائية للجميع بأكثر من ٦٨ في المائة في البلدان الـ٢٥ (التي تتوفر بيانات عنها) مما حقق صافي الالتحاق بالمدارس بنسبة ٧٥ في المائة على الأقل في عام ٢٠١٣؛ وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي إلى ٦٥ في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في إحداث تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك قبل عشر سنوات من التاريخ المحدد، بل تجاوزت العدد بمقدار ١٠٠ مليون شخص. وإضافة إلى ذلك، جرى إحراز تقدم كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وخاصة في مجال التعليم والتمثيل السياسي. فلقد ضاقت الفجوة في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٠، حيث كادت أفريقيا ككل أن تحقق التكافؤ في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٥. واعتبارا من أول كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، صنفت ٤ بلدان أفريقية في قائمة العشر الأوائل من حيث وجود المرأة في البرلمان. ففي رواندا، تشغل المرأة أكثر من ٦٠ في المائة من المقاعد البرلمانية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال عدم المساواة قائماً فيما يتعلق بعدد من نتائج التنمية البشرية، مما يتسبب في تفاقم الإقصاء الاجتماعي، والمكاني والاقتصادي بما في ذلك فيما يتعلق بالفقر، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والشباب، ونوع الجنس، والحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها، والتحضر. وعلى الرغم من أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المتمثل في ١,٢٥ دولار يومياً انخفضت من ٥٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، بسبب النمو السكاني خلال تلك الفترة، إلا أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في الفقر ارتفع من ٣٥٠ مليون إلى ٥٠٥ ملايين[٣]. وقد زادت نسب عدم المساواة أيضاً خلال نفس الفترة، وذلك تمشياً مع الاتجاهات العالمية المتزايدة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، تعاني أفريقيا من البطالة والعمالة الناقصة على حد سواء، حيث يتسببان بشكل متبادل في تعزيز وتفاقم القطاع غير الرسمي على نطاق واسع في البلدان. وغالباً ما تكون معدلات البطالة أعلى بالنسبة للمرأة، مما يعكس التباين في إمكانية الوصول إلى سوق العمل. وتؤدي الحواجز الهيكلية التي تعيق تدفق العمالة نحو المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها، إلى حدوث البطالة في أسواق العمل الأفريقية.

وتتركز غالبية فرص العمل في أفريقيا في القطاع غير الرسمي، كما تتميز بانعدام أو محدودية برامج الحماية الاجتماعية، وظروف العمل غير الآمنة، والأجور المنخفضة. وفي نهاية المطاف، كثيراً ما يجد المنتمون إلى الفئات الأكثر ضعفاً –وهم الفقراء، والمهاجرون، والنساء، والشباب– أنفسهم يعملون لحسابهم الخاص بشكل غير رسمي. وتقدِّر منظمة العمل الدولية أنه يمكن وصف ثلاثة من أصل أربعة وظائف في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، بأنها'' وظائف هشة'' بسبب عمل الأشخاص لحسابهم بشكل غير رسمي أو أفراد الأسر العاملين بدون أجر. ويمثل ارتفاع حصة الفقراء العاملين في إجمالي العمالة انعكاساً للعمالة ذات النوعية الرديئة. ففي عام ٢٠١١ جرى تصنيف أكثر من ٨٠ في المائة من العاملين في أفريقيا ضمن الفقراء العاملين، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ نسبته ٣٩ في المائة.

وتثير هذه الاتجاهات القلق بشكل خاص في ضوء التحول الديمغرافي الذي يجري حالياً في المنطقة. وعلى وجه التحديد، بما أن ١٩,٤ في المائة من سكان أفريقيا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً فذلك معطى له دور رئيسي في خطة التحول في المنطقة.[٤] ولا تزال القارة تواجه تحديات هائلة في تمكين وإشراك الشابات والشبان، حيث تظل الغالبية العظمى منهم على هامش التيار الرئيسي سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ويعد الشباب هم الأكثر حرماناً، خاصة في الحصول على فرص العمل. ففي عام ٢٠١٥، شكلوا نحو ٣٥ في المائة من السكان في سن العمل، ولكنهم شكلوا أيضاً ثلاثة أخماس مجموع العاطلين عن العمل. وفي بوتسوانا والكونغو وجنوب أفريقيا، أكثر من واحد من كل ثلاثة شبان عاطل عن العمل، كما أن متوسط معدل البطالة للشباب حوالي ٣٠ في المائة في شمال أفريقيا مقابل المتوسط العالمي البالغ نسبته ١٤ في المائة.

ويمثل عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة إحدى العقبات المشتركة التي يواجهها الشباب الذين يحاولون دخول سوق العمل. ويعيق الافتقار إلى جودة التعليم والتركيز عليه

مشاركة الشباب الأفريقيين بصورة عادلة وشاملة في أسواق العمل، مما يجعلهم أكثر عرضة ليعلقوا في وظائف منخفضة الأجر والإنتاجية. ويستأثر الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ عاماً بنسبة ٤٠ في المائة بتعرضهم للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتضاعف تلك التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها، بسبب مشاركتهم المحدودة أو إقصائهم عن صنع القرار والعمليات السياسية. ويشكل ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الفرص الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية وراء الهجرة غير النظامية وغير الآمنة ولا سيما بين صفوف شباب أفريقيا.

ولا تزال هناك تحديات كبيرة أيضاً متعلقة بالبعد الجنساني تعرقل التحول الشامل للجميع في أفريقيا. فأكثر من نصف البلدان التي تعاني من التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي في عام ٢٠١٢ في أفريقيا. وتظل الفتيات كذلك في وضع غير موات من حيث معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية، باستثناء شمال أفريقيا، وفي التعليم العالي في أفريقيا ككل. وعلى الرغم من أن نسبة الوفيات النفاسية قد انخفضت في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، من ٨٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ولادة حية في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٣، لا يزال هذا الرقم مرتفعاً إذا ما قورن بالنسبة البالغة ٢٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية للمنطقة النامية بأكملها. وفي معظم أرجاء أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، تقتصر نسبة المواليد الذين يولدون على أيدي عاملين صحيين مهرة على ٥٢ في المائة فقط. وعلى الرغم من كثافة مشاركة المرأة في القوى العاملة الزراعية، لا تزال الفوارق بين الجنسين كبيرة ومستمرة فيما يتعلق بالأصول وملكية الأراضي في الزراعة. فعلى سبيل المثال، تسيطر المرأة وتعمل على ١٥ في المائة فقط من الحيازات الزراعية في معظم البلدان، باستثناء شمال أفريقيا، و٥ في المائة في شمال أفريقيا[٥]. وعلاوة على ذلك، تميل الأراضي التي تحصل عليها النساء إلى أن تكون أصغر حجماً وأقل جودة من تلك التي تتوافر للرجال. وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة تتحمل أعباء ثقيلة من العمل غير مدفوع الأجر، مما يقلل من الوقت المتاح لها لممارسة الأنشطة المدرة للدخل. وتشير إحدى الأبحاث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بناء على دراسة استقصائية عن استخدام الوقت في ٧ بلدان أفريقية، إلى أن الوقت الذي تقضيه المرأة في المتوسط في إنتاج الحسابات القومية غير الفرعية (الإنتاج غير الموجه إلى الأسواق)، يفوق ما يقضيه الرجال بما بين ٣ إلى ١٧ ضعفاً[٦].

ويشكل التحضر أيضاً تحديات محددة تحول دون تحقيق التحول الشامل للجميع في أفريقيا. فالإقليم هو الأسرع من حيث الاتجاه نحو التحضر ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو حضري بنسبة ٣,٤ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ والتي تزيد قليلاً عن ٥ سنوات، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ قدره ١,٨٤ في المائة. وارتفعت نسبة سكان القارة في المناطق الحضرية من ٢٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تفوق نسبة ٥٠ في المائة في أقل من ٢٠ عاماً بحلول عام ٢٠٣٥[٧]. وبأرقام مطلقة، من المتوقع أن يزداد تعداد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا إلى أكثر من الضعف بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٤٠، حتى يبلغ ١,٠٢ مليار نسمة. وسوف يقابل ذلك

زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات الحضرية والهياكل الأساسية والعمالة، علماً بأن هناك قيود شديدة تعرقل تقديم تلك الخدمات منذ الآن. وعلاوة على ذلك، تشهد أفريقيا تحضراً سريعاً وسط تراجع، أو ركود على أفضل تقدير، سواء في الإنتاج الصناعي أو التصنيع. والتناقض بين ارتفاع نمو التحضر وانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد لافت للنظر، مقارنة بمناطق العالم الأخرى. ولذلك، بدلاً من أن تكون مدن أفريقيا بمثابة بؤرة للتحول الاجتماعي والاقتصادي من خلال تعزيز الإنتاجية والنمو الشامل، فإنها تواجه مجموعة كبيرة من التحديات. فيعيش ما يقدر بنسبة ٦٣ في المائة من سكان الحضر في أفريقيا في الأحياء الفقيرة التي تتصف بالاكتظاظ، والسكن غير اللائق، والحيازة غير الآمنة وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي. وتواجه معظم المناطق الحضرية الأفريقية تخلفاً حاداً في توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري النمو الحضري السريع في ظل ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، والوظائف غير الآمنة وغير الصحية، والفقر، وارتفاع عدم المساواة، ومن المحتمل أن تتفاقم كل تلك العوامل مع تضخم أعداد الشباب في المنطقة. وتشير الدلائل إلى أن المدن الأفريقية تستأثر ببعض من أعلى مستويات التفاوت في العالم[٨].

٤ – دعائم استراتيجية للسياسات لتحقيق التحول الشامل للجميع

تهدد الأبعاد الديمغرافية والجنسانية والاقتصادية والمكانية المذكورة أعلاه بإفشال خطة تحول أفريقيا إذا لم يتم التصدي لها من خلال سياسات واستراتيجيات مدروسة. وبالتالي، ينبغي أن تتصدى عملية تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، للمسببات والمظاهر الأساسية للإقصاء في القارة ليتقاسم الجميع الرخاء والرفاه. وينبغي أن تسعى الاستجابات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى ضمان تحقيق تحول شامل للجميع إلى معالجة الإقصاء المتعلق بثلاثة أبعاد: هي الفرص وعمليات صنع القرار ونتائج التنمية البشرية. وترد بعض هذه الإجراءات والاستجابات المطلوبة في مجال السياسات من أجل ضمان شمول النمو والتحول في أفريقيا، بشكل واضح في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣. وبهدف تحقيق التطلع الأول من خطة عام ٢٠٦٣ والمتمثل في ''أفريقيا تنعم بالازدهار وقائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة''، حددت خطة التنفيذ ٧ أهداف. فينصب تركيز الأهداف الأربعة الأولى على ضمان مستويات عالية من المعيشة ونوعية الحياة والرفاه؛ وحصول المواطنين على مستوى جيد من التعليم والمهارات، وأن ينعموا بحياة صحية وتغذية جيدة؛ وأن تتحول الاقتصادات لإيجاد فرص العمل. وتسعى الأهداف الثلاثة التالية إلى المضي قدماً بالأهداف الأربعة الأولى، وتحديداً من خلال الزراعة والاقتصاد الأزرق ومرونة المناخ. ومن الضروري أن يتعزز دور الاستجابات التي تضمن الشمول في تشكيل عملية تنفيذ ومتابعة واستعراض كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وفيما يلي شرح أكثر تفصيلاً لبعض الأولويات الرئيسية لضمان تحقيق التحول الشامل من أجل التنمية المستدامة.

التحول الاقتصادي من أجل توفير وظائف لائقة

ومن العناصر الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي لها أهمية بالنسبة لأفريقيا هو الإقرار بأن التنمية المستدامة تعني من بين أمور أخرى، إيجاد فرص العمل اللائقة أي الوظائف التي تدفع أجوراً تكفي للمعيشة، وتمنح كرامة للعاملين، وتتيح فرصاً للحصول على مهارات جديدة (الهدف ٨). وتولي خطة عام ٢٠٦٣ أيضاً الأولوية للحصول على وظائف لائقة كشرط أساسي للقضاء على الفقر وبناء مجتمعات احتوائية، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والشباب. ولإيجاد فرص العمل المنصوص عليها في الخطتين، سوف تحتاج أفريقيا إلى التعجيل بتحقيق التصنيع، إذ تعثّرت التنمية الصناعية في أفريقيا لأكثر من ٤٠ عاماً. ويقدم تجديد أفريقيا لالتزامها تجاه جيل جديد من السياسات الصناعية فرصاً لإيجاد فرص العمل، وبالتالي النهوض بالرفاه. ومع ذلك، لا يمكن أن ينجح التصنيع دون ''الشروط الأساسية '' مثل الهياكل الأساسية، والمهارات، والمؤسسات التي تؤدي وظائفها بشكل جيد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات الأفريقية وضع سياسات جديدة لتحقيق التنويع بعيداً عن السلع الأساسية، وتشجيع الصادرات، وبناء قدرات الشركات المحلية، وتعزيز المجموعات الصناعية لتتمكن من المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية للسلع المصنعة. وتفتقر تلك المجالات إلى الدعم المالي والأفكار الجديدة من قبل الشركاء الإنمائيين، ولكنها أيضاً المجالات التي فشلت الحكومات الأفريقية في تنفيذ سياسات لها بينما نجحت تلك السياسات في أماكن أخرى.

تسخير العائد الديمغرافي: أفراد أصحاء متعلمون ومهرة

هناك حاجة إلى مستويات أعلى من الاستثمارات لتحسين مهارات المواطنين وقدراتهم من خلال التعليم وتوفير الرعاية الصحية الملائمة، وذلك ليستفيد مواطنو أفريقيا من فرص العمل التي يتيحها التحول الهيكلي. وترى خطة عام ٢٠٦٣ أن فرص الحصول على التعليم والصحة والمهارات مكونات أساسية للحصول على العمل. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً لا سيما بالنسبة لشباب القارة ونسائها. ولا يستطيع معظم الشباب الحصول على التعليم المنمي للمهارات ولا للرعاية الصحية، مما يجعل توظيفهم مقتصراً على القطاع غير الرسمي. ويمكن معالجة تركز النساء والشباب في العمالة التي تتطلب مهارة أقل والتي يكون معظمها في القطاع غير الرسمي، عن طريق زيادة فرص الحصول على دورات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مستوى التعليم العالي والتدريب والتعليم التقني والمهني. وهذا أمر مهم لتحسين مهارات الفئات الاجتماعية، مثل الشباب والنساء، وحصولهم على وظائف جيدة الأجر في أسواق العمل الرسمية.

الشيخوخة

إن غالبية سكان أفريقيا من الشباب، ولكنها تشهد أيضاً تغيرات ديموغرافية سريعة، كما أن نسبة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) قد ارتفعت على مدى العقود القليلة الماضية. وتتزامن التغييرات الديموغرافية مع تحولات أخرى اقتصادية واجتماعية لا تقل عنها أهمية. ويثير الكثير من هذه التغيرات مخاوف بشأن احتمال استضعاف الأسر الممتدة التقليدية، التي، من الناحية

التاريخية، كانت الأساس للأمن الاقتصادي والحماية الاجتماعية للجيل الأكبر سناً. وتتطلب زيادة متوسط العمر المتوقع لكل من الرجال والنساء الأكبر سناً حماية اجتماعية أكبر لهم في شكل معاشات الشيخوخة، والخدمات الصحية، والإسكان.

السياسات الاجتماعية لإعادة التوزيع

تتطلب معالجة عدم المساواة في سياق أفريقيا سياسات إعادة توزيع قادرة على الحد من التفاوتات في الثروة والدخل والخدمة العامة. ومن الأولويات الرئيسية للسياسات في هذا الصدد هي الحماية الاجتماعية. وتهيمن التحويلات النقدية على خطة الحماية الاجتماعية في أفريقيا، بيد أن تلك التحويلات تقدَّم كمساعدة اجتماعية، ولا ترتكز على المطالبات القائمة على استحقاق أو حقوق المواطنة. فالمطلوب هو الحماية الاجتماعية التحويلية، المتمحورة حول تمكين الأفراد وإشراكهم في عملية التنمية، ليتحول الأفراد من مستفيدين سلبيين إلى جهات فاعلة رئيسية في عملية التنمية. ويشمل هذا النهج تدابير تهدف إلى معالجة اختلال توازن القوى وعدم المساواة الهيكلية، وسيكون ضرورياً لتحقيق تنمية حقيقية وشاملة. ومن خلال توفير حصول الجميع على الضمانات الأساسية، يمكن أن تساعد الحماية الاجتماعية بالفعل على تعزيز إنتاجية الفرد والدخل، وبناء القدرة على التكيف، والحد من عدم المساواة والوصم، وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي في نهاية المطاف.

التحضر المستدام من أجل تحقيق التحول الشامل للجميع

نظراً للتحول الحضري الجاري في أفريقيا، هناك حاجة ملحة إلى تحويل المناطق الحضرية في القارة إلى محركات للازدهار والرفاه الشامل. وعلى مستوى العالم، تشير الأدلة إلى أن التحضر والنمو الاقتصادي والتحول يسيرون جنباً إلى جنب، حيث يولِّدون الثروة ويحسِّنون مستويات معيشة المواطنين. وفي أفريقيا، لم تتحقق ولم تُستَغل بعد الإمكانات الإنتاجية للمناطق الحضرية من أجل دفع خطة التحول في المنطقة قدماً، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالتحديث الزراعي والتصنيع. فالتحضر يتيح فرصاً ضخمة لتعزيز الإنتاجية الصناعية والزراعية إذا ما خُطط له جيداً. فيتطلب ذلك التخطيط الشامل عبر مختلف القطاعات مع مراعاة المزايا الناتجة عن التجمعات الحضرية. وتتركز في المناطق الحضرية أوجه الابتكار والتكنولوجيا والمهارات والأسواق والخدمات، التي تعتبر ضرورية من أجل إحداث التغير الهيكلي. وعلاوة على ذلك، يؤدي تمركز السكان في المناطق الحضرية إلى تقليل تكاليف تقديم الخدمات في حين يتيح فرصاً للتعلم والتبادل والمطابقة من حيث المهارات والابتكار. وبالتالي هناك حاجة لتدابير عاجلة واستراتيجية لتحويل المناطق الحضرية في أفريقيا، وخاصة في المدن والبلدات المتوسطة، إلى بؤر للنمو الشامل عوضاً عن أماكن عشوائية، غير مخططة، وغير رسمية، ويسودها الفقر كما آل إليه الحال.

الأطر السياساتية والتشريعية والتمويلية الكفيلة بتحقيق الشمول

إذا كان المقصود هو كفالة أن يكون تحول أفريقيا شاملاً للجميع، لا بد من وضع وتنفيذ أطر سياساتية وتشريعية وتمويلية مدروسة. فعلى سبيل المثال، لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يتماشى مع الالتزامات ذات الصلة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، هناك حاجة لسياسات وتشريعات هادفة لمعالجة التمييز، وجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، والممارسات الضارة، والرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، والمشاركة في صنع القرار، وفرص تولي القيادة، والحصول على حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والحق في الموارد الاقتصادية والبيئية (مثل الأرض) والتكنولوجيا. ويتطلب ذلك دعماً من خلال تمويل الآليات تمشياً مع الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا التي اعتُمدت خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥، حيث التزمت الدول الأعضاء بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في جميع المستويات في معظم مجالات العمل التي تتضمنها خطة تمويل التنمية. ولن تتحقق النتائج الشاملة للجميع على أنها مجرد نواتج فرعية للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، بل ستتطلب اتخاذ إجراءات منسقة وموجهة تدعمها الموارد، مع ترسيخ صورتها كعنصر جوهري للتخطيط الإنمائي الشامل على المستويين الوطني والإقليمي.

التنفيذ والرصد والاستعراض بأسلوب تشاركي قائم على الأدلة

تشير خطة عام ٢٠٣٠ بوضوح إلى الحاجة لوجود بيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، كشرط أساسي لقياس التقدم المحرز وضمان ألا يتخلف عن الركب أحد. وتعد متانة البيانات والإحصاءات أمراً ضرورياً لرصد ما إذا كان النمو والتحول الهيكلي لأفريقيا شاملاً بالفعل ويجلب منافع متساوية للجميع. وتحظى البيانات المصنفة بأهمية خاصة في تحقيق الالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية لأفريقيا. فمن الأهمية بمكان وجود بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومراعية للاعتبارات الجنسانية لجميع المسائل التي تتناولها خطة أفريقيا للتحول الشامل والمستدام.

وتعتبر الحاجة إلى وضع إطار للمتابعة والاستعراض يكفل أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ تشاركية وشفافة أمراً حيوياً لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد. وتشجع الخطة أيضاً الدول الأعضاء على إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني تشمل الشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، من جملة أمور أخرى. وتلح الحاجة إلى التعرف على الفرص الملائمة ليؤثر المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية على سياسات الحكومات واستراتيجياتها لتحقيق تنفيذ أكثر فعالية ونتائج شاملة في سياق كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥ – ملاحظات ختامية

تتضح ضرورة تحقيق الشمول على الصعيد العالمي بجلاء في حالة أفريقيا، حيث لا يزال الفقر وعدم المساواة والإقصاء عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية قائماً على الرغم من التقدم المحرز في الآونة الأخيرة. ويتطلب التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو منسق في أفريقيا اهتماماً واعياً ومدروساً لرصد ما إذا كان التحول في القارة شاملاً للجميع. وذلك ليس ترفاً ولا خياراً، بل ضرورة ليكون التحول مستداماً على المدى الطويل. وتتجلى الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن مسارات التنمية، ليس فقط في أفريقيا، ولكن أيضاً على الصعيد العالمي.

فقد منحت خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة في جميع البلدان، من خلال تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً وضمان ''ألا يتخلف عن الركب أحد''. وتوفر هذه الأطر اليوم فرصة فريدة لإعادة التفكير وإعادة تصويب استراتيجيات مسارات التنمية نحو الشمول، وتحويل حياة مواطني أفريقيا بطرق عادلة وذات مغزى.

---

[١] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٩: إيجاد مجتمع شامل للجميع: استراتيجيات عملية لتعزيز الإدماج الاجتماعي

[٢] إعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥

[٣] UNRISD (2014), Social Inclusion and the Post-2015 Sustainable Development Agenda, http://www.unrisd.org/unitar-social-inclusion; UNDESA (2010) Report on the World Social Situation

[٤] ECA (2016) Economic Report on Africa

[٥] FAO Statistical Yearbook 2012 Africa food and agriculture, page 10 يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: http://www.fao.org/docrep/018/i3137e/i3137e00.htm.

[٦] Economic Commission for Africa (Forthcoming). *Time-Use Surveys in Africa: Assessment and Policy Recommendations*

[٧] United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2014).*World Urbanization Prospects: The 2014 Revision, Highlights* , UN-DESA, New York

[٨] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢٠١٢) تقرير عن حالة مدن العالم: سد الفجوة الحضرية، موئل الأمم المتحدة، نيروبي، كينيا.